العدد 2671 - السنة التاسعة
الخميس 21 ربيع الاخر 1438 - الموافق 19 يناير 2017
Thursday 19 January 2017 - No.2671 - 9th Year

الروضان: ميناء مبارك الكبير سينعش الاقتصاد مع العراق

لقطة جماعية من الاجتماع

اكد وزير التجارة والصناعة الكويتي خالد الروضان اهمية موقع ميناء مبارك الكبير في انعاش وتسهيل العمل التجاري والاقتصادي وزيادة الاستثمارات المشتركة بين دولة الكويت والعراق.

وقال الروضان في تصريح صحافي عقب لقائه رئيس اتحاد الغرف التجارية والصناعية لاقليم كردستان العراق دارا الخياط والوفد المرافق له ان العمل التجاري بين الجانبين تأثر خلال الفترة السابقة جراء الظروف السياسية والأمنية التي يمر بها العراق.

واضاف انه بحث مع الوفد العراقي تسهيل دخول البضائع والمنتجات بين البلدين وابرز التحديات التي تعوق تسهيل العمل التجاري والاقتصادي بين الطرفين.

ودعا الى البحث عن بدائل اقتصادية وتجارية واستثمارية تساعد في تحقيق التنمية وتعزيز الرافد الاقتصادي للدولة بعيدا عن الاعتماد عن موارد القطاعات البترولية.

ورأى الروضان أن الاجتماع مع الوفد العراقي يعد بداية لفتح العديد من المجالات الاستثمارية بين البلدين وبحث سبل تنمية علاقات التعاون القائمة في كل المجالات.

من جانبه أكد الخياط في تصريح مماثل امكان منح الشركات الكويتية الراغبة للاستثمار في إقليم كردستان العراق امتيازات خاصة من ناحية التملك بنسبة 100 في المئة علاوة على تسهيل الاجراءات الجمركية.

ولفت إلى وجود تعريفات جمركية عراقية جديدة تم تثبيتها في السنة الماضية سهلت العديد من الجوانب التي تختص بدخول وخروج البضائع التجارية مؤكدا في الوقت نفسه أنها ستساهم في تعزيز العلاقات التجارية مع الدول المجاورة.

وذكر انه بحث مع الوزير الروضان امورا متعلقة بتسهيل وتطوير العمل التجاري بين الجانبين وإمكانية فتح خط طيران مباشر من قبل الخطوط الجوية الكويتية لمحافظة اربيل عاصمة الإقليم.

يذكر ان الوفد العراقي يقوم بزيارة رسمية لدولة الكويت يلتقي خلالها عددا من المسؤولين لبحث تطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الجانبين.

الكويت توقع اتفاقية مع ألمانيا لتعزيز العلاقات التجارية والاقتصادية

جانب من توقيع الاتفاقية

وقعت وزارة التجارة والصناعة الكويتية مع وزارة الاقتصاد والتكنولوجيا الالمانية اتفاقية لتعزيز العلاقات التجارية والاقتصادية بين البلدين.

وقال وكيل وزارة التجارة والصناعة الكويتية خالد الشمالي ان الاتفاقية وقعت في إطار الجولة الخامسة من مشاورات اللجنة المشتركة الكويتية الألمانية التي اختتمت اعمالها في برلين.

ووصف الشمالي الاتفاقية بانها «خطوة مهمة» على طريق تبادل الخبرات والمعلومات مؤكدا انه سيتم بموجبها نقل العلاقات التجارية والاقتصادية بين البلدين الى مرحلة جديدة.

واوضح ان الاتفاقية ستعود بالنفع على الكويت من خلال المساهمة في رفع مؤشر التبادل التجاري بين الكويت والمانيا وايجاد فرص استثمارية كبيرة للقطاع الخاص في كلا البلدين وكذلك من خلال نقل الخبرات اللازمة لدعم الخطة الانمائية الكويتية.

واشاد الشمالي بالخبرات الألمانية على الصعيدين الاقتصادي والتجاري معربا عن الأمل بان تبقى المانيا معينا يعتمد عليه على صعيد تنفيذ الخطط الاقتصادية والتنموية في دولة الكويت.

وكانت الجولة الخامسة من مشاورات اللجنة الاقتصادية الكويتية الألمانية المشتركة قد انطلقت بإجراء مشاورات في مقر وزارة الاقتصاد والتكنولوجيا الألمانية.

من جانبه قال المستشار الالماني السابق والرئيس الشرفي للاتحاد الالماني للشرق الاوسط والدول المحيطة جيرهارد شرودر ان الشركات الالمانية على استعداد للاسهام في بناء نظام صحي متكامل ومستقل في الكويت.

واكد المستشار الالماني في كلمة خلال لقائه اعضاء مجلس ادارة غرفة تجارة وصناعة الكويت اهتمام بلاده بتوطيد العلاقات الاقتصادية المشتركة مع القطاع الخاص الكويتي الذي يعتبر «شريكا استثماريا استراتيجيا» ويمتلك مشاريع كبيرة داخل المانيا في عدة قطاعات حيوية.

واضاف ان الوضع الاقتصادي في جمهورية المانيا الاتحادية قوي ومتين على الرغم من قرار خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الاوروبي مؤكدا في الوقت نفسه ان الاتحاد والعملة الاوروبية سيبقيان قويين.

واشار الى ان ريادة الاتحاد الاوروبي تحتاج الى العودة الى تفعيل «المحرك الالماني - الفرنسي» وذلك بالعودة والتفاهم مع فرنسا.

من جانبه اكد رئيس غرفة تجارة وصناعة الكويت علي الغانم في كلمة مماثلة متانة العلاقات التي تربط دولة الكويت بالجمهورية الالمانية سواء على الصعيد السياسي او الاقتصادي والتي بدأت بعد استقلال الكويت في عام 1961.

وقال الغانم ان إجمالي قيمة الواردات الألمانية إلى الكويت تجاوز 5ر1 مليار دولار امريكي وهي تحتل المرتبة الخامسة كافضل شريك تجاري معربا عن ثقته التامة بان قطاع الأعمال الألماني يتابع التطورات التي شهدتها الكويت فيما يتعلق بإنجاز المشاريع الضخمة في السنوات القليلة الماضية على الرغم من انخفاض اسعار النفط.

واوضح ان الخطة الخمسية في الكويت تتضمن مشاريع تقدر تكلفة إنجازها ب41 مليار دولار امريكي حتى عام 2020 وتشمل عدة قطاعات حيوية كالصناعة البترولية والبنية التحتية والنقل والموانئ والصحة والتعليم والإسكان.

واضاف الغانم ان دور القطاع الخاص سيكون محوريا في تنفيذ هذه المشاريع عن طريق نظام الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

ودعا الى الاستفادة من الخبرات الكبيرة والتكنولوجيا المتقدمة التي تمتلكها الشركات الألمانية في تنفيذ هذه المشاريع مؤكدا استعداد غرفة التجارة لتسخير كل إمكاناتها في سبيل تعزيز الشراكات الكويتية الألمانية.

«السعري» يحافظ على ارتفاعه... و«الوزني» و«كويت 15» ينخفضان

«السعري» ينجو من الهبوط

اغلقت بورصة الكويت تداولات أمس الاربعاء على ارتفاع المؤشر السعري بواقع 65ر50 نقطة ليصل إلى مستوى 6351 نقطة وانخفاض الوزني و(كويت 15) ليصل الاول الى 17ر1 نقطة والثاني الى 45ر8 نقطة.

وبلغت قيمة الأسهم المتداولة حتى ساعة الإغلاق نحو 2ر65 مليون دينار كويتي في حين بلغت كمية الأسهم المتداولة حوالي 1ر839 مليون سهم تمت عبر 12724 صفقة (الدولار الأمريكي يعادل نحو 305ر0 دينار).

وكانت أسهم شركات (أبيار) و(المستثمرون) و(المال) و(ميادين) و(هيتس تلكوم) الاكثر تداولا في حين كانت أسهم شركات (ورقية) و(م سلطان) و(يونيكاب) و(أبيار) و(مينا) الاكثر ارتفاعا.

أعرب عن تفاؤله بالحكومة الجديدة بعد لقائه 4 وزراء

الخرافي: تلقينا وعوداً حكومية لتذليل الصعوبات التي تواجه الصناعة

حسين الخرافي

قال رئيس اتحاد الصناعات الكويتية حسين الخرافي إن الاتحاد تلقى وعوداً حكومية بحل مشكلات القطاع الصناعي باعتباره حجر الزاوية في استراتيجية الدولة وبرامجها الإصلاحية، التي تقوم فلسفتها على تنويع مصادر الدخل، وتقليل الاعتماد على النفط في تمويل الميزانية العامة للدولة، ولأهميته في توفير فرص العمل، وتوفير احتياجات المواطنين من السلع المختلفة.

وأعرب الخرافي في بيان صحفي أصدره الاتحاد اليوم الأربعاء عن تفاؤله بالحكومة الجديدة، وبسعيها لتذليل العقبات التي تعترض نمو القطاع الصناعي، مشيرا إلى أن الاتحاد عرض على أربعة وزراء المشكلات الأساسية التي يعاني منها القطاع وتنتظر تدخلاً جاداً لحلها بما يتسق مع برنامج الحكومة، وسعيها لجذب الاستثمارات سواء محلية أو أجنبية في القطاعات غير النفطية.

وأضاف الخرافي أن أعضاء اتحاد الصناعات الكويتية اجتمعوا مؤخرا مع وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية ووزير الدولة لشؤون البلدية محمد الجبري لبحث تفعيل قرار سكن العمال في المصانع، في إطار القرار رقم 567 الصادر، والذي تأخر اعتماده بسبب تفسير البند التاسع في الاشتراطات الواردة في القرار الخاص بنسبة مساحة السكن، وقد وعد الوزير بحل هذه المشكلة في أقرب وقت ممكن ليتسنى للمصانع الاستفادة من القرار.

وجرى اجتماع مماثل بوزير النفط ووزير الكهرباء والماء عصام المرزوق لاستعراض أهم قضايا الشأن الصناعي، وعلى رأسها استثناء القطاع الصناعي من رفع الدعم عن الكهرباء والماء وتفعيل القرارات والأحكام المتعلقة بإعطاء المنتج الوطني الأولوية في المشتريات الحكومية بما يتماشى مع توجه الحكومة وخطة التنمية الرامية لتنويع مصادر الدخل، كما التقى أعضاء الاتحاد مع وزير الأشغال العامة عبد الرحمن المطوع لتحديد آلية منظمة تضمن الالتزام بإعطاء المنتجات الوطنية المعتمدة والمؤهلة في وزارة الأشغال الأولوية في مشاريع الوزارة.

وأوضح الخرافي أن هذه اللقاءات الثلاثة، إلى جانب لقاء سبقها مع وزير التجارة والصناعة خالد الروضان خلال زيارته لمقر الاتحاد جاءت ضمن جدول وخطة الاتحاد لتعريف الوزراء الجدد بالمعوقات التي تواجه الصناعة المحلية والسبل الكفيلة بحلها.

بورصة الكويت عضواً في الاتحاد الدولي لأسواق المال

حسين الخرافي

أعلنت بورصة الكويت بانه قد تم منحها عضوية رسمية بالانضمام إلى الاتحاد الدولي لأسواق المال (ICMA).

وتعليقا على هذه المناسبة، صرح نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لشركة بورصة الكويت، خالد عبدالرزاق الخالد ان: «إن الانضمام إلى ICMA هو خطوة رئيسية تضع بورصة الكويت على الخارطة الدولية لأسواق المال والمشاركة بفعالية في تشكيل مستقبل السوق المالي الكويتي من خلال الاطلاع على الممارسات والتجارب العالمية الاخرى».

وأضاف خالد: «ان نكون جزءا من المجتمع الدولي مع إمكانية الوصول إلى مجموعة من المهنيين والخبراء المطلعين على آخر مستجدات السوق سيبقينا على علم بالتطورات والمعايير التي تخص قطاع أسواق المال، مما سيكون له الأثر الإيجابي على اقتصادنا الوطني، بالإضافة الى تفعيل دور بورصة الكويت في الحوار المثمر مع الجهات الرقابية وأعضاء البورصة على حد السواء».

تجدر الإشارة الى ان ICMA هي منظمة دولية تضم حاليا اكثر من 500 عضوا من حوالي ستين بلدا حول العالم، وتسعى ICMA لتعزيز أسواق رأس المال الدولية بصورة مرنة وفعالة.

ومن الجدير بالذكر ايضا ان ICMA تعمل على المساعدة في بناء الثقة في قطاع اسواق المال من خلال تعزيز المعايير المقبولة دوليا لممارسات السوق من خلال تطوير المبادئ التوجيهية والقواعد والتوصيات المناسبة والمقبولة في هذا المجال، وكذلك صون وتعزيز إطار عمل اصدار الأوراق المالية وقطاع التجارة والاستثمار في أدوات الدين بين الدول. كما انها تجمع بين العديد قطاعات الاعمال من جانبي البيع والشراء معا، وتشجع على إصدار اللوائح المالية التي تعزز الكفاءة والمرونة والفعالية في اسواق راس المال.

"كامكو للاستثمار": 3.4 بالمئة معدل النمو المتوقع للاقتصاد العالمي في 2017

توقعت شركة كامكو للاستثمار ان يبلغ معدل نمو الاقتصاد العالمي خلال العامين 2017 و2018 نحو 4ر3 و6ر3 في المئة مع استمرار وضع الاقتصادات الناشئة كمحرك للنمو العالمي.

وقالت الشركة في تقرير متخصص أن تغير مزيج السياسات في ضوء الإدارة الأمريكية الجديدة وما تبعه من تداعيات عالمية يعد أساس الفرضيات التي بنيت عليها التوقعات الحالية.

وأشارت إلى الابقاء على معدل نمو التجارة العالمية للعام 2017 عند 8ر3 في المئة في حين تم مراجعة النمو المتوقع للعام 2018 وتخفيضه إلى نسبة 1ر4 في المئة.

ولفتت إلى رفع توقعات نمو الاقتصادات المتقدمة لعامي 2017 و2018 حيث يتوقع ان يبلغ النمو نسبة 9ر1 في المئة و2 في المئة على التوالي.

وذكرت أن هذا التعديل يرتكز على زيادة النمو المتوقع للولايات المتحدة والتي يتوقع لها ان تسجل نموا بأكثر من نسبة 2 في المئة في 2017 وبنسبة 5ر2 في المئة في عام 2018.

وأوضحت أن معظم المراجعات التي أجراها صندوق النقد الدولي في يناير الجاري كانت سالبة باستثناء الاقتصادات المتقدمة وذلك مقارنة بتوقعات شهر اكتوبر الماضي على الرغم من الإبقاء على نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي العالمي دون تغير لعامي 2017 و2018.

وبينت ان منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا ومنطقة افغانستان وباكستان شهدت تراجعا كبيرا مقارنة بمجموعة الأسواق الناشئة لافتة الى ان التراجع يعود إلى زيادة المخاطر الجيوسياسية السائدة بالمنطقة بحسب تقرير صندوق النقد الدولي متوقعة ان تشهد المنطقة نموا بنسبة 1ر3 و5ر3 في المئة في عامي 2017 و2018.

وتوقعت تحسن متوسط أسعار النفط بنحو 5ر8 دولار أمريكي للبرميل خلال العام الجاري لافتة إلى أن توقعات صندوق النقد الدولي تفيد بتخطي أسعار النفط مستوى 50 دولارا للبرميل في العامين 2017 و2018.